شركات هندسية تحجم عن البناء بسبب الارتفاع الكبير للكلف رغم صدور قرار التقسيط؟

عضو مجلس محافظة بدمشق: ملك لـ«النبيشة» يعمل في نظافة المحافظة.. والمدير: أعطيني اسمه؟

مدير مجمع الخدمات: حملة موسعة الأسبوع القادم بمؤازرة الشرطة لقمع ظاهرة «النباشين».. والعقيد عبود: المعالجة تتطلب ضبط مراكز البيع والشراء

| فادي بك الشريف

اتهم أحد الأعضاء في مجلس محافظة دمشق بوجود متزعم لـ«النبيشة» يعمل في مديرية النظافة، ما دفع مدير مجمع الخدمات ومديرية النظافة في المحافظة عماد العلي لمقاطعته والمطالبة بذكر اسم أي شخص يستغل عمله في المحافظة للعمل في هذا الأمر، ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما أكد أعضاء في المجلس وجود تسرب بالعمل في المديرية توجهوا لافتتاح شركات «للنبش»، ما يتطلب وضع حد لهذه الظاهرة.

وقال العلي في ثاني جلسات المجلس: إن محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي وجه الجهات المعنية بالتعاون بينها وبمؤازرة من قسم الشرطة لقمع هذه الظاهرة نظراً للمخاطر الكبيرة والأضرار التي تتسببها، مبيناً أن جميع أقسام الشرطة معنية بالمكافحة.

وأكد العلي أن الظاهرة تطورت وازدادت عن الفترة السابقة لينحصر عملهم ليلاً، الأمر الذي يتطلب التعاون وتضافر الجهود والضرب بيد من حديد لوضع حد لهذه الظاهرة وخاصة في أطراف المدينة ضمن التجمعات.

حملة موسعة

وكشف العلي عن تجهيز حملة موسعة الأسبوع القادم على مختلف المراكز المنتشرة وبمؤازرة من قسم شرطة المحافظة، مضيفاً إن القسم مؤازر وفعال في هذا الموضوع.

وفي رده على مطالبات أعضاء المجلس، قال العلي: لا نحرك أي حاوية إلا بناء على كتاب، علماً أن في دمشق ٦ آلاف حاوية، ومنذ ٤ سنوات لم يتم توريد أي حاويات معدنية، كما أن ٢٠ بالمئة من دمشق فيما يخص النظافة قائمة على المتعهدين.

وأكد العلي أنه يستحيل قوننة عمل «النباشين» على الإطلاق، وهناك لجنة مشكلة لتعديل قانون النظافة، ليرد عليه أحد أعضاء المجلس: هذا الأمر مقونن لكن بشكل مبطن.

وأضاف مدير النظافة: لا يوجد لدينا حاوية في دمشق لا يتم ترحيلها في غضون ٢٤ ساعة، مبيناً أنه يتم يومياً ترحيل ٣ آلاف طن من النفايات، حيث يتم نقل وترحيل النفايات بمعدل مرتين أو ثلاث مرات يومياً إضافة لأعمال شطف الشوارع الرئيسية والفرعية وفق برنامج دائم.

معالجة جذرية

فيما أكد رئيس قسم شرطة المحافظة العقيد عبد الرزاق عبود أنه تجب معالجة المشكلة من جذورها وأساسها بالعمل على ضبط مراكز البيع والشراء.

وقال العقيد عبود: عناصر المحافظة انخفض عددهم من أكثر من ٥٠٠ عنصر قبل الأزمة إلى ١١٠ عناصر حالياً موكلة إليهم العديد من المهام ومؤازرة الجهات المعنية والمديريات، لمعالجة ظاهرة الإشغالات بكل أشكالها وأنواعها وحجزها وتنظيم الضبط ومراقبة المحال العامة وتنظيم الضبط مثل ممارسة المهنة دون ترخيص وإشغال الأملاك العامة ووجود أعمال مضرة بالصحة، وتبليغ كل القرارات والكتب الواردة من المحافظة ودوائرها للمواطنين، وتنفيذ قرارات الإغلاق والختم وفض الختم الصادرة بحق المحلات والعقارات وحراسة المباني التابعة إلى المحافظة إضافة إلى عدد من المهام.

ونوه بوجود عوائق على صعيد نقص العناصر، وعدم وجود أجهزة كمبيوتر من أجل تسجيل الأعمال المكتبية وأتمتة عمل القسم بشكل كامل والربط مع دوائر الخدمات والدوائر المركزية.

وأضاف رئيس القسم: عند إزالة أي بسطة يتحول عنصر الشرطة إلى عامل بلدية ويقوم بتحميل الحديد والأغراض وهذا أمر مسيء، حيث إن هذا الأمر ليس من صلب عمل القسم، وإنما بمؤازرة المديريات المعنية وليس العمل بشكل مباشر إلا بما يكلف به المحافظ قسم الشرطة.

ولفت العقيد عبود إلى أن المخالفات التي تتم مصادرتها يومياً تقدر بـ٦٠٠ كيلو، وهناك خطة عمل يومية للتركيز ضمن الإمكانات المتاحة.

إحجام

في السياق عادت الانتقادات بوجود إحجام كبير عن تجارة البناء والعمل في التطوير العقاري حتى بما يشمل مشروع «ماروتا سيتي» وتوقف معظم الشركات الهندسية، وذلك بسبب ارتفاع كلف البناء الموضوعة بموجب القانون ٣٧ ما يتطلب إعادة النظر به، على الرغم من صدور قرار بتقسيط رسم ترخيص البناء لمدة ثلاث سنوات، إلا أن الكلف الكبيرة أثرت في كل الشرائح حيث تجاوزت كلفة الرخصة مليارَي ليرة سورية، وقيمة المتر الرائجة تقدر بمليون ليرة.

وركزت مداخلات أعضاء المجلس على ظاهرة «النبيشة» وضرورة تحسين واقع عمال النظافة وتأمين اللباس المناسب لهم يقيهم من برد الشتاء، حيث إن راتب عامل النظافة لا يكفيه أجرة مواصلات، إضافة إلى الاهتمام بصيانة الأرصفة وتزفيت الطرقات.

مخالفات البناء تغيب

بينما خلت جلسة المجلس من أي مداخلة حول «مخالفات البناء»؟!، على حين تمت المطالبة بدعم دوائر الخدمات بسيارات صرف صحي، وزيادة عدد العمال والاهتمام بالصرف الصحي الذي يعتبر في أسوأ حالاته حالياً في دمشق، والأضرار التي يحدثها بالنسبة للأبنية ما هدد بعضها بالسقوط، علماً أنه سيتم توجيه إنذارات لشاغلي ٦ أبنية في قاسيون (جادات خامسة) بسبب تأثير الصرف الصحي على الجدار الاستنادي.

وطالب الأعضاء بتفعيل عمل الجمعيات السكنية، وخاصة مع ارتفاع أسعار المنازل التي لا تقل عن ٥٠ مليون في مناطق المخالفات، وإيجار شهري يصل لـ٣٠٠ ألف ليرة.

كما انتقد أعضاء في المجلس الإزعاجات الناجمة عن حفلات المطاعم في دمشق القديمة وذلك حتى ساعات متأخرة من الليل، ووجود أماكن غير مرخصة لبيع المشروبات الروحية.

إشغالات

ودعا عدد من الأعضاء إلى تنظيم عمل البسطات وإزالة الإشغالات والتعديات على الأملاك العامة ولاسيما في محيط الجامعة والبرامكة وتحت جسر الرئيس مطالبين بتنفيذ أعمال التزفيت في حي المزة ٨٦ وغيرها من المناطق التي بحاجة ماسة للتزفيت ورفع مستوى الخدمات المقدمة في الأحياء، مشددين على أهمية الحفاظ على النظافة العامة في المدينة وأحيائها وزيادة تعاون الأهالي مع ورشات النظافة من خلال التنقيد بمواعيد وأماكن رمي القمامة ومعالجة حالات العاملين في نبش القمامة واتخاذ العقوبات الرادعة بحقهم.

تخديم العشوائيات

وأكد عدد من أعضاء مجلس المحافظة أن الحجة دائماً بعدم وجود عمال لدى دوائر الخدمات للقيام بدورهم المطلوب على أكمل وجه، مطالبين بضرورة العمل على تخديم المناطق العشوائية وخاصة على صعيد الإنارة ومعالجة الصرف الصحي واتخاذ الإجراءات اللازمة على صعيد صيانة الريكارات مع استكمال الخطة الموضوعة حول ذلك في المزة ٨٦ إضافة إلى الإجراءات المسبقة في تعزيل الأنفاق.

واشتكى عدد من الأعضاء من ظاهرة رمي القمامة في غير مكانها المحدد، إضافة إلى ان بعض المواطنين يرمون النفايات من نوافذ منازلهم، مطالبين في سياقه بوضع ضوابط تخص عمل سوق بيع الحمام في منطقة ابن عساكر وخاصة أنه تحول أيضا لتجمع بسطات وبيع الخوارف.

كما دعا عدد من الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ مركز خدمة المواطن في منطقة العباسيين ومعالجة موضوع انتشار بائعي الخبز أمام الأفران.

نائب محافظ دمشق علي المبيض أكد تشكيل لجنة موسعة لمعالجة الإشغالات غير النظامية، مع القيام بحملة عليها وخاصة السيارات المعطلة المتوقفة والحواجز المعدنية أمام المحال والمطاعم والمناطق السكنية.

إزعاجات

وبينما أكد رئيس دائرة الرقابة والإشراف في دمشق القديمة كمال عاجي تلقي شكاوى مستمرة حول إزعاجات المطاعم للمواطنين، قال مدير مديرية دمشق القديمة مازن فرزلي إن الشكاوى الواردة حول أصوات الحفلات الصادرة من المطاعم يتم متابعتها بشكل دائم ومعالجتها بالتنسيق مع مديرية سياحة دمشق وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين.

وحول إحداث مركز خدمة المواطن في منطقة العباسيين بين المهندس نضال حافظ مدير مراكز خدمة المواطن أنه تم التعاقد مع إحدى الجهات العامة لافتتاح مركز خدمة في منطقة القصاع وسيتم بدء توريد المواد اللازمة حتى نهاية العام لافتتاحه.

> نائب المحافظ: لجنة موسعة لمعالجة الإشغالات غير النظامية ورصد السيارات المعطلة المتوقفة

كلفة مسكن في منطقة مخالفات لا تقل عن ٥٠ مليوناً والإيجار ٣٠٠ ألف شهرياً

مطالبة بتفعيل عمل الجمعيات السكنية

مطاعم تزعج المواطنين في دمشق القديمة وأماكن غير مرخصة لبيع المشروبات الروحية

قلة بالمتة وارتفاع بأسعارها في أسواق حمص

مواطنون لـ«الوطن» التجار يحتكرونها لتحقيق أرباح مضاعفة.. أصحاب محال: الكميات الموزعة قليلة

| حمص- نبال إبراهيم

تشهد أسواق حمص ارتفاعاً غير مسبوق بأسعار مادة المتة بالتزامن مع عدم توافرها بشكل كاف في مختلف المحال والفعاليات التجارية، وعدم التزام معظم الباعة بالتسعيرة الرسمية التي أصدرتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

عشرات الشكاوى وردت إلى «الوطن» خلال الآونة الأخيرة تتحدث بالمجمل عن عدم توافر مادة المتة في الكثير من المحال التجارية وقلتها في حال وجودها نظراً لاحتكارها من بعض التجار الذين يقومون بتوزيع كميات قليلة منها فقط في الأسواق لتحقيق أرباح مضاعفة مستغلين الطلب الشديد عليها من جميع شرائح المواطنين.

وأعرب المشتكون عن امتعاضهم من وصول سعر العبوة بسعة ٥٠٠ غرام إلى ما بين ١٢ إلى ١٣ ألف ليرة سورية والعبوة بسعة ٢٥٠ غرام إلى ما بين ٦ إلى ٧ آلاف ليرة والعبوة بسعة ٢٠٠ غرام إلى ٥ آلاف ليرة سورية.

من جانبهم بين عدد من أصحاب المحال التجارية لـ«الوطن» أن التجار لا يوزعون سوى كميات قليلة من المادة على الرغم من الطلب بزيادة الكمية منهم، لافتين إلى أنهم يأخذون المتة بالأسعار التي يفرضها التاجر مع هامش ربح قليل لا يتجاوز ٥ بالمئة، مؤكدين أن الكثير من التجار لا يعطون فواتير بهذه المادة وفي حال تم إعطاؤهم الفواتير لا تكون بحسب أسعار النشرة التموينية لكن يأخذون السعر الذي يريدونه.

من جهته عزا أحد التجار لـ«الوطن» سبب قلة توافر مادة المتة في الأسواق إلى عدم توزيعها بالكميات المطلوبة وضخ كميات كافية منها بالأسواق، الأمر الذي تسبب بارتفاع سعرها بالإضافة إلى ارتفاع سعرها من المصدر مع ارتفاع تكاليف النقل والشحن.

من جانبه أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أن الوزارة تقوم بتسعير مادة المتة لكونها إحدى المواد الأساسية، عازياً ارتفاع أسعارها بالفترة الأخيرة لارتفاع سعرها من بلد المصدر لكونها مادة مستوردة، إضافة إلى الارتفاع الكبير بتكاليف النقل والشحن عالمياً، الأمر الذي أدى إلى انعكاس ذلك على سعر المتة وارتفاع سعرها.

وأشار اليوسف إلى أن الوزارة حددت أسعار العبوات والأحجام المقدمة من المنتج بما يتناسب وتكاليف كل حجم، لافتاً إلى أن أجهزة حماية المستهلك تقوم بمتابعة ومراقبة أسعارها بحسب الأسعار الصادرة مركزياً من الوزارة ومعالجة أي شكوى بالشكل الفوري والعاجل.

وبين اليوسف أن قلة المادة في الأسواق أدت إلى قيام بعض ضعاف النفوس برفع سعرها نتيجة زيادة الطلب عليها، مؤكداً أن عناصر المديرية وحماية المستهلك كثفوا من جولاتهم لضبط المخالفين وتنظيم الضبوط اللازمة بحقهم.

ولفت إلى أن عدد الشكاوى بخصوص مادة المتة من بداية العام حتى تاريخه بلغت ٢٠ شكوى، وأن عدد الضبوط التموينية المنظمة بحق المخالفين بخصوص مادة المتة خلال الفترة ذاتها وصلت إلى ٥٥ ضبطاً تموينياً معظمها تتعلق بالأسعار والفواتير.

> مدير التموين: ارتفاع السعر من بلد المصدر!!